

المادة: قضايا بحثية

اعداد: الطالب: سطاتم شديد القثامي
الرقم الجامعي: 242000811
أستاذ المادة: د. هبه القصبي

الموضوع: دراسة نقدية لمكونات بحث منشور



الأسبوع: الخامس: دراسة نقدية لمكونات بحث منشور

Task No. 6

الطالب: سطاتم شديد القشامي



قام الباحث باختيار بحث بعنوان " أثر القيادة التحويلية في التوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية " وهو بحث مقبول للنشر في مجلة القنطار للدراسات الاقتصادية وريادة الأعمال ، المجلد (5)، العدد (1)، 2024، الأردن ، من إعداد: بندر فايز سليمان العدوان . يتكون البحث من 23 صفحة، ومنشور في الصفحات (1-23).

Chapter

01

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل نقدي معمق، انطلاقاً من فرضية أن قوة أي نموذج سببي في دراسات الإدارة لا تقاس فقط بصلابة نتائجه الإحصائية، ولكن أيضاً بعمق تأصيله النظري، واتساقه البنيوي بين المشكلة البحثية والفجوة المعرفية والفرضيات والمنهج المتبع في الدراسة.

وبناءً على ذلك، يتناول الباحث في هذا العمل دراسة نقدية بحثية لمكونات هذا البحث، والمتمثلة في النقاط التالية :
عنوان البحث

عنوان الدراسة "أثر القيادة التحويلية في التوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية" يحمل نقاط قوة وضعف يمكن تناولها نقدياً. من الإيجابيات أنه يحدد بوضوح المتغير المستقل (القيادة التحويلية) والمتغير التابع (التوجه الريادي)، مما يعكس علاقة سببية قابلة للبحث والتحليل، كما أن تركيزه على قطاع محدد (البنوك التجارية الأردنية) يمنح الدراسة واقعية وارتباطاً بالسياق المحلي. أما من السلبيات، فالتركيز على البنوك الأردنية فقط قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على قطاعات أو دول أخرى، كما أن العنوان لا يوضح ما إذا كان البحث سيتناول جميع أبعاد القيادة التحويلية أو التوجه الريادي بشكل شامل، مما قد يثير تساؤلات حول مدى اتساع أو ضيق نطاق الدراسة. بهذا الشكل، العنوان واضح ومحدد لكنه يحتاج إلى مزيد من الدقة في بيان حدود المفاهيم ومجال التطبيق

ملخص البحث (ص 1)

ملخص الدراسة المعروف يمتلك جوانب قوة واضحة؛ فهو يحدد بوضوح هدف البحث المتمثل في دراسة أثر القيادة التحويلية على التوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية، ويعرض مجتمع الدراسة (مدراء وموظفو البنوك التجارية الأردنية وعددها 11 بنكاً)، كما يوضح حجم العينة (282 استبانة) وأداة التحليل الإحصائي المستخدمة (SPSS v.25). هذه العناصر تضيف مصداقية وشفافية للبحث، وتُظهر أن الدراسة اعتمدت على منهجية كمية منظمة، مع استخدام اختبارات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) مما

في المقابل، هناك بعض جوانب الضعف؛ فصيغة الملخص تعاني من التكرار والعمومية، حيث لم تُبرز بشكل كافٍ أهم النتائج أو الإسهامات العملية للدراسة، واكتفت بالإشارة إلى وجود دلالة إحصائية دون توضيح طبيعة العلاقة أو حجم التأثير. كما أن الملخص لم يوضح الإطار النظري الذي استندت إليه الدراسة أو الفجوة البحثية التي حاولت سدها، وهو ما يقلل من قيمته العلمية. إضافة إلى ذلك، غابت الإشارة إلى حدود الدراسة أو القيود التي قد تؤثر على تعميم النتائج، مما يجعل الملخص أقرب إلى عرض إجرائي منه إلى ملخص نقدي شامل يبرز القيمة المضافة للبحث

مقدمة الدراسة (ص 2)

المقدمة تمتلك بعض نقاط القوة؛ فهي تبدأ بتوضيح السياق العام الذي تواجهه المنظمات في ظل التغيرات والتحديات المعاصرة، وتربط ذلك بأهمية القيادة التحويلية كمدخل أساسي لتعزيز الابتكار والتجديد والقدرة التنافسية. كما أنها تستند إلى مراجع وأدبيات سابقة (مثل Burns و Mcshane & Van) مما يضيف عليها بعداً علمياً ويؤكد أن موضوع الدراسة له جذور نظرية قوية. كذلك، المقدمة تشير إلى أهمية القيادة التحويلية في دعم التوجه الريادي داخل البنوك التجارية الأردنية، وهو ما يربط بين الإطار النظري والتطبيق العملي.

لكن هناك جوانب ضعف واضحة؛ فالمقدمة تعاني من طول زائد وتكرار بعض الأفكار دون صياغة محكمة، مما يضعف من ترابطها ويجعلها أقل وضوحاً للقارئ. كما أن اللغة المستخدمة غير دقيقة في بعض المواضع، إذ يغلب عليها الطابع الوصفي العام أكثر من الطرح التحليلي النقدي، وهو ما يقلل من قوة الإقناع. إضافة إلى ذلك، المقدمة لم تُبرز بشكل كافٍ الفجوة البحثية أو المشكلة العملية التي تستدعي الدراسة، بل اكتفت بالحديث عن أهمية القيادة التحويلية بشكل عام، مما يجعلها أقرب إلى عرض أدبيات نظرية بدلاً من مقدمة بحثية مركزة

مشكلة الدراسة (ص 3)

مشكلة البحث التي صيغت حول "أثر القيادة التحويلية في التوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية" تمتلك جوانب قوة واضحة؛ فهي تربط بين متغيرين مهمين في بيئة الأعمال المعاصرة، القيادة التحويلية والتوجه الريادي، مما يمنح الدراسة قيمة علمية وتطبيقية. كما أن تركيزها على قطاع البنوك التجارية الأردنية يضيف بعداً واقعياً، إذ يُعد هذا القطاع من أكثر القطاعات حساسية للتغيرات الاقتصادية والتنافسية، وبالتالي فإن دراسة العلاقة بين القيادة التحويلية والتوجه الريادي فيه قد تقدم حلولاً عملية لمشكلات قائمة بالفعل. كذلك، الاستناد إلى دراسات سابقة يعزز من مصداقية المشكلة ويؤكد وجود فجوة بحثية تستحق المعالجة.

في المقابل، هناك بعض جوانب الضعف؛ فالمشكلة تبدو واسعة نسبياً ولا تحدد بشكل دقيق أبعاد القيادة التحويلية أو التوجه الريادي التي سيتم التركيز عليها، مما قد يضعف من وضوح نطاق الدراسة. كما أن الاختصار على البنوك الأردنية فقط قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على قطاعات أخرى أو بيئات مختلفة، وهو ما يقلل من القيمة المقارنة للدراسة. إضافة إلى ذلك، صياغة المشكلة في النص المنقح ما زالت تحمل بعض العمومية، إذ لم تُبرز بشكل كافٍ حجم الفجوة البحثية أو التناقضات في الدراسات السابقة التي تستدعي إجراء هذا البحث، وهو ما قد يضعف من قوة المبررات العلمية لطرحها

أسئلة البحث (ص 3)

الأسئلة البحثية المطروحة تمتلك بعض نقاط القوة؛ فهي مرتبطة بشكل مباشر بموضوع الدراسة، حيث تحدد العلاقة بين القيادة التحويلية والتوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية. كما أنها تغطي عدة أبعاد مثل الأدوات، الأساليب، والاعتبارات، مما يعكس محاولة شمولية لفحص أثر القيادة التحويلية من زوايا متعددة. هذا التنوع يساعد على بناء صورة متكاملة عن الموضوع ويمنح الدراسة قيمة تطبيقية في بيئة مصرفية واقعية.

لكن هناك جوانب ضعف واضحة؛ فالصياغة الحالية للأسئلة تعاني من العمومية وعدم الدقة، إذ لم تُحدد بشكل واضح المؤشرات أو المتغيرات الفرعية التي سيتم قياسها، مما قد يجعلها عرضة للتأويل أو التكرار. كذلك، بعض الأسئلة تبدو متشابهة في مضمونها، وهو ما يقلل من التنوع ويضعف من قوة التصميم البحثي. إضافة إلى ذلك، الأسئلة لم تُبرز الفجوة البحثية أو التناقضات في الأدبيات السابقة التي تستدعي طرحها، بل جاءت أقرب إلى أسئلة وصفية عامة. كان من الأفضل أن تُصاغ بشكل أكثر تحديداً وقابلية للقياس، بحيث تُبرز العلاقة بين القيادة التحويلية وأبعاد التوجه الريادي المختلفة بشكل يمكن اختباره إحصائياً

أهمية الدراسة (ص 3)

أهمية الدراسة تمتلك نقاط قوة واضحة؛ فهي تركز على قطاع حيوي وهو البنوك التجارية الأردنية، وتبرز دور القيادة التحويلية في تعزيز التوجه الريادي، مما يمنحها قيمة عملية مباشرة في بيئة الأعمال. كما أن ربطها بين القيادة التحويلية وأبعاد مثل الابتكار، الاستدامة، والقدرة التنافسية يوضح أن نتائجها يمكن أن تسهم في تطوير استراتيجيات البنوك لمواجهة التحديات المتزايدة. كذلك، الإشارة إلى الأدوات والاعتبارات الإدارية تضيف بعداً تطبيقياً يجعل الدراسة ذات فائدة للباحثين والممارسين على حد سواء

المقابل، هناك بعض جوانب الضعف؛ فالأهمية صيغت بشكل عام ولم تُبرز بوضوح الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة إلى سدها، مما يجعلها أقرب إلى عرض وصفي أهمية القيادة التحويلية بدلاً من إبراز القيمة المضافة للدراسة نفسها. كما أن النص لم يوضح كيف ستختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أو ما الجديد الذي ستقدمه، وهو ما يقلل من قوة المبررات العلمية. إضافة إلى ذلك، هناك تكرار في بعض العبارات وضعف في الصياغة، مما قد يضعف من وضوح الرسالة البحثية ويجعل الأهمية أقل إقناعاً للقارئ الأكاديمي.

أهداف الدراسة (ص 4)

أهداف المطروحة في الدراسة تمتلك بعض جوانب القوة؛ فهي مرتبطة بشكل مباشر بموضوع البحث، حيث تحدد العلاقة بين القيادة التحويلية والتوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية. كما أنها تحاول تغطية عدة أبعاد مثل الأدوات، الأساليب، والاعتبارات، مما يعكس شمولية في النظر إلى القيادة التحويلية من زوايا متعددة. هذا التنوع في الدراسة قيمة علمية وتطبيقية، ويعزز من إمكانية الوصول إلى نتائج متكاملة.

من هناك جوانب ضعف واضحة؛ فالأهداف صيغت بشكل عام وغير محددة، إذ لم تُذكر مؤشرات أو معايير قابلة للقياس يمكن استخدامها لتقييم مدى تحققها، مما يجعلها أقرب إلى عبارات وصفية. كذلك، هناك تكرار في صياغة بعض الأهداف، وهو ما يقلل من وضوحها ويضعف من قوة التصميم البحثي. إضافة إلى ذلك، لم تُبرز الأهداف لكل كافٍ الفجوة البحثية أو الجديد الذي ستقدمه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة، مما قد يجعلها أقل إقناعاً للقارئ الأكاديمي. كان من الأفضل أن تُصاغ الأهداف بشكل أكثر دقة ووضوح، بحيث تكون قابلة للاختبار والتحقق إحصائياً.

دراسات السابقة (ص 5)

دراسات السابقة المعروضة تمتلك جوانب قوة مهمة؛ فهي متنوعة من حيث السياق الجغرافي (الأردن، فلسطين، الإمارات، تايلاند، وغيرها) ومن حيث القطاعات (بنوك، الشركات الصناعية، المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، مما يثري الإطار النظري ويمنح الدراسة الحالية قاعدة معرفية واسعة. كما أن معظم الدراسات استخدمت منهجاً كمياً وأدوات إحصائية حديثة مثل SPSS وSmart PLS، وهو ما يعزز من مصداقية النتائج. كذلك، هناك تركيز واضح على العلاقة بين القيادة التحويلية والتوجه الريادي أو الأداء المؤسسي، مما يبرز أهمية الموضوع ويدعم فرضيات البحث الحالي.

من هناك أيضاً جوانب ضعف؛ فبعض الدراسات السابقة ركزت على بيانات مختلفة تماماً (مثل الشركات الصناعية في تايلاند أو المؤسسات في أبوظبي)، وهو ما قد يقلل من إمكانية المقارنة المباشرة مع البنوك التجارية الأردنية. كما أن عرض الدراسات جاء أقرب إلى الوصف الموجز للنتائج دون تحليل نقدي يوضح أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينها، أو يبرز الفجوة البحثية التي لم تُعالج بعد. إضافة إلى ذلك، هناك تكرار في بعض المحاور مثل أثر القيادة التحويلية على الأداء أو الابتكار، دون إبراز ما جديد الذي ستضيفه الدراسة الحالية. كان من الأفضل أن يُعرض نقد لهذه الدراسات من حيث منهجيتها، حجم عينتها، أو حدودها، لتوضيح كيف ستسد الدراسة الحالية

ليات المطروحة في الدراسة تمتلك بعض جوانب القوة؛ فهي صيغت وفق المنهجية الكمية الشائعة باستخدام الفرضيات الصفرية (Null Hypotheses) ، حيث تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة التحويلية وأبعاد التوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية. هذا الأسلوب يعكس التزامًا بالمعايير العلمية، ويتيح اختبارًا رعيًا باستخدام أدوات إحصائية مثل مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ كما أن تقسيم الفرضية الرئيسية إلى فرضيات فرعية (H01.1 ، H01.2 ، H01.3 ، H01.4) يوضح محاولة تغطية مختلف أبعاد القيادة التحويلية بشكل منظم.

لك جوانب ضعف واضحة؛ فالصياغة الحالية للفرضيات تعاني من التكرار والعمومية، إذ لم تُحدد بشكل دقيق طبيعة العلاقة المتوقعة (اتجاه العلاقة أو حجم التأثير)، بالصياغة السلبية "لا يوجد أثر"، مما يجعلها أقل وضوحًا من الناحية العلمية. كذلك، بعض الفرضيات الفرعية تبدو متشابهة جدًا في الصياغة، وهو ما قد يضعف من ويجعلها أقرب إلى إعادة صياغة لنفس الفكرة. إضافة إلى ذلك، لم تُبرز الفرضيات بشكل كافٍ الفجوة البحثية أو التناقضات في الأدبيات السابقة التي تستدعي اختبارها، بل من قوة المبررات العلمية. كان من الأفضل أن تُصاغ الفرضيات بشكل أكثر تحديدًا، بحيث تُبرز العلاقة بين كل بُعد من أبعاد القيادة التحويلية والتوجه الريادي بصورة قياس والتحليل الإحصائي.

ة الدراسة المعروضة تمتلك بعض نقاط القوة؛ فهي أوضحت اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج مناسب لدراسة العلاقات بين القيادة التحويلية والتوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية. كما أنها أشارت إلى استخدام أدوات جمع البيانات (مثل الاستبانة) وتحليلها إحصائيًا، مما يعكس التزامًا بالمعايير العلمية ويتيح إمكانية الفرضيات بشكل موضوعي. كذلك، المنهجية حاولت الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، وهو ما يعزز من قيمة النتائج المتوقعة.

لك جوانب ضعف واضحة؛ فصياغة المنهجية جاءت عامة وغير دقيقة، إذ لم تحدد بشكل واضح مجتمع الدراسة، طريقة اختيار العينة، أو حجمها، مما يضعف من إمكانية قوة النتائج. كما أن النص لم يوضح بشكل كافٍ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، واكتفى بالإشارة إلى وجود اختبارات دون تحديد نوعها أو مبرراتها. إضافة إلى ذلك، المنهجية لم تُبرز كيف تم ضمان الصدق والثبات للأداة المستخدمة، وهو عنصر أساسي في الدراسات الكمية. كان من الأفضل أن تُصاغ المنهجية أكثر تفصيلًا ومنظمًا، بحيث تُظهر بوضوح خطوات البحث، أدواته، وضوابطه العلمية.

وعينة الدراسة كما صيغت تمتلك بعض نقاط القوة؛ فقد تم تحديد المجتمع بوضوح وهو الإداريون والموظفون العاملون في البنوك التجارية الأردنية، وعدد هذه البنوك (نكًا)، مما يمنح الدراسة إطارًا محددًا وواقعيًا. كما أن التركيز على البنوك التجارية الأردنية يتماشى مع أهداف البحث ويعزز من القيمة التطبيقية للنتائج، خاصة أن هذا يُعد من أكثر القطاعات حساسية للتغيرات الاقتصادية. كذلك، الإشارة إلى حجم المجتمع (626 موظفًا) توضح نطاق الدراسة وتعطي صورة عن حجم البيانات المتوقع

لكن هناك جوانب ضعف واضحة؛ فالنص لم يوضح بشكل كافٍ طريقة اختيار العينة أو حجمها النهائي، وهل تم استخدام أسلوب العينة العشوائية أو الطبقيّة أو غيرها، مما يضعف من إمكانية تقييم دقة النتائج. كما أن هناك غموض في صياغة بعض العبارات، مثل الإشارة إلى "تم استبعاد بنك أو مؤسسة" دون توضيح السبب أو أثر ذلك على التمثيل الإحصائي. إضافة إلى ذلك، لم يتم ذكر كيفية ضمان تمثيل العينة لمجتمع الدراسة بشكل متوازن، وهو عنصر أساسي في الدراسات الكمية. كان من الأفضل أن تُصاغ هذه الفقرة بشكل أكثر وضوحًا ومنهجية، بحيث تُبرز تفاصيل اختيار العينة، حجمها، وضوابطها العلمية لضمان مصداقية النتائج

الأساليب الإحصائية (14)

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة تحمل بعض نقاط القوة؛ فقد تم الاعتماد على أدوات شائعة وموثوقة مثل الانحدار المتعدد، معامل الارتباط (R) ، معامل التحديد (R^2) ، واختبارات F و t ، وهي أساليب مناسبة لاختبار الفرضيات الكمية المتعلقة بالعلاقات بين القيادة التحويلية والتوجه الريادي. كما أن استخدام مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ يعكس التزامًا بالمعايير الإحصائية المتعارف عليها، ويمنح النتائج مصداقية علمية. إضافة إلى ذلك، عرض النتائج بالأرقام والنسب المئوية (مثل $R^2=78.9\%$) يوضح حجم التأثير ويعطي صورة كمية دقيقة عن قوة العلاقة.

لكن هناك جوانب ضعف واضحة؛ فقد ركزت الدراسة بشكل كبير على الدلالة الإحصائية دون تقديم تفسير عملي أو ربط النتائج بالإطار النظري، مما يقلل من القيمة التطبيقية. كما أن الاعتماد على الانحدار وحده قد لا يكون كافيًا لتوضيح العلاقات المعقدة بين المتغيرات، وكان من الممكن استخدام أساليب أكثر تقدمًا مثل تحليل المسار (Path Analysis) أو النمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM) لتوضيح العلاقات السببية بشكل أدق. كذلك، لم يتم ذكر كيفية التحقق من افتراضات الانحدار (مثل استقلالية المتغيرات، تجانس التباين، أو عدم وجود تعدد ارتباطات Multicollinearity)، وهو ما قد يؤثر على صحة النتائج. وأخيرًا، غابت الإشارة إلى اختبارات الصدق والثبات للأداة المستخدمة، مما يضعف من قوة الاستنتاجات الإحصائية

ت البحث وترابطها (ص17)

باحث نموذج البحثي على ثلاثة متغيرات رئيسية:

المستقل: التحول الرقمي ويشير إلى قدرة المنظمة على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة وتوظيفها في تطوير العمليات الإدارية والخدمات، بما يعزز الكفاءة والقدرة على مواجهة التحديات البيئية. التابع: فاعلية الأداء التنظيمي ويشير إلى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها بكفاءة ومرونة، من خلال تحسين جودة الأداء، سرعة الاستجابة، والقدرة على التكيف مع بيئة العمل الديناميكية. المتغيرات الديموغرافية (كعوامل تفسيرية إضافية): مثل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والتي قد تؤثر على إدراك العاملين لمستوى التحول الرقمي وفاعلية الأداء التنظيمي.

النموذج:

تضمن أكثر من متغير مستقل وتابع يعكس قوة البناء النظري للدراسة، حيث إن استخدام المتغيرات الديموغرافية كعوامل تفسيرية يضيف عمقاً تحليلياً. يبرز النموذج العلاقة السببية بين التحول الرقمي وفاعلية الأداء التنظيمي، وهو ما يتسق مع أهداف الدراسة.

كان من الأفضل إضافة متغير وسيط (مثل الثقافة التنظيمية الرقمية أو القيادة الرقمية) لتعزيز النموذج وإبراز آليات التأثير بشكل أوضح، مما يمنح الدراسة بعداً تفسيرياً أعمق.

ت البحث (ص16):

ت البحث هي صياغة اختبارية للمشكلة البحثية، يجب أن تكون قابلة للقياس إحصائياً، ومتوافقة مع أهداف البحث، ومشتقة من الإطار النظري أو من الدراسات السابقة. لذلك تُعد الفرضيات نقطة انطلاق حقيقية لنموذج البحث.

حدد الباحث ثلاث فرضيات رئيسية:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتحول الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي.

الفرضيات الفرعية:

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لقيادة التحول الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي.

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لاستخدام التقنيات الرقمية على فاعلية الأداء التنظيمي.

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتغيير الهيكلي المرتبط بالتحول الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي.

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للابتكار الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات آراء أفراد العينة حول مستوى التحول الرقمي وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات آراء أفراد العينة حول مستوى فاعلية الأداء التنظيمي وفقاً للمتغيرات الديموغرافية.

الفرضيات:

تتميز الفرضيات بالوضوح والارتباط المباشر بمشكلة الدراسة، كما أنها قابلة للاختبار الإحصائي.

تتسق مع النموذج النظري للدراسة، حيث تربط بين التحول الرقمي كمتغير مستقل وفاعلية الأداء التنظيمي كمتغير تابع.

صياغة الفرضيات الفرعية لكل بُعد من أبعاد التحول الرقمي تعزز عمق التحليل وتزيد من قوة النتائج.

يغلب على الفرضيات الطابع الكمي، وكان من الممكن إضافة فرضية نوعية تستكشف كيفية إدراك العاملين للتحول الرقمي وتأثيره على ثقافة العمل التنظيمية، لتعزيز الجانب التفسيري.

مبحث الدراسة (ص 14)

مبحث الدراسة المعروضة تحمل جوانب قوة مهمة؛ فهي أوضحت بشكل منهجي نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية باستخدام أدوات إحصائية مثل الانحدار المتعدد، مع ارتباط (R)، معامل التحديد (R^2)، واختبار F و t، مما يعكس التزامًا بالمعايير العلمية. كما أن النتائج أظهرت دلالات إحصائية قوية (Sig 0.05) لجميع أبعاد القيادة التحويلية. تأثير المثالي، الحافز الإلهامي، الاستثارة الفكرية، الاعتبار الفردية) على التوجه الريادي، وهو ما يعزز من مصداقية الدراسة ويؤكد وجود علاقة جوهرية بين المتغيرتين، عرض النتائج بالأرقام والنسب المئوية (مثل $R^2=78.9\%$) يوضح حجم التأثير ويمنح القارئ صورة كمية دقيقة.

هناك جوانب ضعف واضحة؛ فالعرض جاء مطولاً ومليناً بالتكرار، مما قد يشتت القارئ ويضعف من وضوح الرسالة البحثية. كما أن النتائج ركزت على الدلالة الإحصائية دون مناقشة عملية أو تفسير نظري يوضح كيف تؤثر القيادة التحويلية فعلياً على التوجه الريادي في البنوك الأردنية، وهو ما يقلل من القيمة التطبيقية. إضافة إلى ذلك، لم يُلحَق إلى حدود النتائج أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على العلاقة، مما يجعل الاستنتاجات عرضة للمبالغة. كان من الأفضل أن تُعرض النتائج بشكل أكثر اختصاراً، مع ديبات السابقة وتوضيح ما الجديد الذي أضافته الدراسة مقارنة بما هو معروف بالفعل.

ملاحظات (ص 21)

ملاحظات الواردة في الدراسة تحمل بعض نقاط القوة؛ فهي مرتبطة بشكل مباشر بموضوع البحث، حيث تدعو إلى الاستمرار في ممارسة القيادة التحويلية داخل البنوك التجارية ودنية لتعزيز التوجه الريادي. كما أنها تركز على أهمية إشراك الموظفين والاستماع إلى آرائهم، وهو ما يعكس توجهاً عملياً نحو تحسين الأداء المؤسسي. كذلك، هناك إشادات بالابتكار والإبداع، مما ينسجم مع أهداف الدراسة ويعزز من قيمتها التطبيقية.

هناك جوانب ضعف واضحة؛ فالتوصيات جاءت عامة جداً ولم تُصاغ بشكل محدد أو عملي، إذ لم تتضمن خطوات تنفيذية أو آليات واضحة يمكن للبنوك اتباعها لتطبيقها. التوصيات صيغت بطريقة إنشائية أقرب إلى الشعارات (مثل "الداعم للتما والإبداع") دون توضيح كيف يمكن تحقيق ذلك فعلياً. إضافة إلى ذلك، لم يتم ربط التوصيات ببنائج الدراسة الإحصائية، مما يجعلها منفصلة عن الأدلة التي تم التوصل إليها. كان من الأفضل أن تُصاغ التوصيات بشكل أكثر دقة، مع تحديد إجراءات عملية قابلة للتطبيق، وربطها بالنتائج التي أثبتتها الدراسة لتكون أكثر إقناعاً وفاعلية.



Thank You